Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 1 | Page 497 – 521 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر الفساد على المجتمع اليمني: رؤية تحليلية

The impact of corruption on Yemeni society: an analytical vision

عفاف أحمد الحيمي
باحثة – قسم علم الاجتماع
كلية الآداب– جامعة صنعاء– اليمن

نورية علي حُمَّد
باحثة – قسم علم الاجتماع
كلية الآداب–جامعة صنعاء– اليمن

Afaf Ahmed Al-Haimi
Researcher - Department of Sociology
Faculty of Arts - Sana'a University - Yemen

Noria Ali Hommed
Researcher - Department of Sociology
Faculty of Arts - Sana'a University - Yemen

الملخص:

يعتبر الفساد حالة مؤلمة في المجتمعات جميعها، وخاصة المجتمع اليمني، والكل متضرر منه؛ ولذا هدفت الدراسة إلى تحليل الفساد في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الكشف عن مضمون ودلالات المتغيرات والمفاهيم الجديدة التي أفرزها الواقع في المجتمع اليمني.

وقد أظهرت النتائج أن للفساد آثارًا اجتماعية وسياسية واقتصادية تقود إلى تدني مستوى الخدمات الأساسية في المجتمع، ويزيد الفجوة بين أفراد المجتمع، وعلاوة على ذلك يزيد الهدر العام في الموارد المختلفة.

الكلمات المفتاحية: فساد، اجتماعي، اقتصادي.

Abstract:

Corruption is a painful phenomenon in all societies, especially the Yemeni society. Everyone is affected by it, which is why the study aimed to analyze corruption in light of economic and social variables. It also sought to uncover the content and implications of the variables and new concepts that have emerged from the reality of the Yemeni society.

Keywords: Corruption, Social, Economic.

المقدمة:

يُعدُّ الفسادُ حالة مؤلمة في المجتمعات جميعها، وخاصة في مجتمعنا اليمني، والكل متضرر منه، وثمة إقرارٌ بوجوده، حيث نجد أفراد المجتمع يشكون منه ومن آثاره على حياتهم اليومية، بما في ذلك العاملون في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهم يعلمون مقدار تغلغله في مؤسساتهم، حتى المفسدون يتحدثون عنه، ويقرون به؛ وبهذا يبدو أن الفساد قد أوشك أن يتحول إلى ثقافة غير معيبة لدى عامة المجتمع، وهو أمر كارثي عليه وعلى التنمية في بلد، هو في أمس الحاجة إليها؛ ولذا وجب مكافحته، الأمر الذي يتطلب من الدول اتخاذ إجراءات وقائية فاعلة وقوية ورادعة من شأنها أن تحدَّ منه وتحقق العدل والمساواة فيه ما أمكن، وهذا لن يتحقق إلا بوجود أطر قانونية وتشريعية نافذة تحد من تفشي ظاهرة الفساد التي تعاني منه كثير من المجتمعات، وخاصة المجتمع العربي. وكوننا جزءاً من هذا المجتمع العربي الكبير، نجد اليمن كغيره يسعى إلى محاربة الفساد بشتى الطرق لما سببه من إقلاق لسكينة المجتمع؛ لذلك سعت الدولة إلى سنّ الكثير من التشريعات والقوانين لمكافحته، مستفيدة من التشريعات الدولية المختلفة، كما أوجدت الدولة والمجتمع اليمني منظومة شفافية، تمثلت في هيئات ومؤسسات رقابية صدرت بشأنها قرارات جمهورية، وغدت أُطرًا مؤسسية رقابية معنية في مجال مكافحة الفساد، منها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والقضاء، ونيابة الأموال العامة، ونيابة مكافحة الفساد، ومحاكم الأموال العامة الابتدائية، وشعبة الأموال العامة بأمانة العاصمة، والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، كما سمح المناخ الديمقراطي بوجود عدد من منظمات المجتمع المدني تعمل في مجال مكافحة الفساد أيضًا.

أهمية الدراسة وإشكاليتها:

تكمن أهمية الدراسة وإشكاليتها في أن موضوع الفساد يعد من الموضوعات المهمة والجوهرية المؤثرة سلبًا في حياة الناس، ويهدد البناء الاجتماعي برمته، والذي لا بد أن تتصدى له الدراسات المختلفة، ومنها الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها؛ لتكون مرجعًا للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تواجه هذه القضية.

الأهداف:

1. تقدم هذه الدراسة تحليلا عن الفساد في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
2. الكشف عن مضمون ودلالات المتغيرات والمفاهيم الجديدة التي أفرزها الواقع على المجتمع اليمني.

تساؤلات الدراسة:

1. ما أسباب تفشي الفساد في المجتمع؟
2. هل التشريعات وحدها قادرة على القضاء عليه؟
3. ما الأدوات والأساليب المتبعة في القضاء عليه؟

نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الاجتماعية[1] التي تستهدف تحليل الوضع القائم، من خلال المعطيات الأدبية والمراجع المتوفرة بين أيدينا، وكذلك أوراق عمل قدمت أثناء إعدادنا لهذه الدراسة، وقد استخدمت (الدراسة) المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الوضع الراهن من خلال المراجع المتوفرة، والواقع من حولنا.

مفاهيم الدراسة:

تعريف الفساد لُغةً:

الفساد في اللغة: (فَسَدَ) ضد صَلُحَ، والفسادُ: البطلان، يقالُ: فَسُد الشيء، أي: بَطل أو اضمحلَ. وفي القاموس المحيط: فسَدَ الشيء فسادًا أو فسودًا، وهو فاسد وفسيد، مثل قوم فَسْدَى، وتفاسد القومُ: تدابروا، أو قطعوا الأرحام. والمفسدة: خلاف المصلحة، والاستفساد: خلاف الاستصلاح. والفسادُ هو العطب والجدب والقحط [2].

أمّا فساد corruption بالإنجليزية قيل: إنه مشتق من الفعل اللاتيني Rumpers ويعني: الكسر(شيء تمَّ كسره)، وهذا الشيء يمكن أن يكون سلوكًا أخلاقيًّا أو اجتماعيًّا، أو قاعدة إدارية بفعل غير أخلاقي وغير قانوني، وفي قاموس إكسفورد عُرف الفساد بأنه: فساد العقل وفساد الحقيقة والأحوال، والمفهوم العام للفساد عربيًّا بأنه اللهو وأخذ المال ظلمًا دون وجه حق. ومن التعريفات السابقة للفظ الفساد نجده يصب في كل المعاني السلبية أو المخلة، فهو يخالف الصلاح والاستقامة، وهو البطلان والباطل واللهو والعبث والسلوك غير الأخلاقي. وعندما قيل: هو الجدب والقحط، فلا غرابة اليوم كم هو الفساد مرتبط بالفقر والإفقار وسوء الأحوال[3].

عرف الفساد كذلك من قبل الأمم المتحدة بأنه"سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، ويتدرج من الرشوة إلى عمليات غسيل الأموال وأنشطة الجريمة المنظمة والمافيا".

[1] عملت ورشة عمل لمدة أسبوع لمناقشة قضايا الفساد تحت إشراف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للتنمية، مشروع الحكم الرشيد GIZ وقدمت فيه أوراق عمل من قبل المشاركين في هذه الورشة، التي اعتبرت كدراسة ميدانية لهذه الدراسة التي بين أيدينا.

[2] عبد السلام اللوح، الفساد وأسبابه دراسة قرآنية- موضوعية، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني عشر، غزة، فلسطين، ص 169.

[3] عفاف أحمد الحيمي، نورية على حمد، مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في اليمن، بالتعاون مع برنامج الحكم الرشيد ،2012 ، ص7

أمّا منظمة الشفافية الدولية فتورد تعريفًا للفساد بأنه "استغلال المصلحة العامة لتحقيق مصلحة خاصة... وهو مفهوم يوحي بالافتقار الأخلاقي والبيروقراطي والمصلحة الخاصة".

وبينما تجنبت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تقديم تعريفٍ للفساد بالنظر إلى اختلافات ماهية الفساد من دولة إلى أخرى، وهو الأمر الذي يعني صعوبة الوصول إلى تعريف يحظى بالإجماع، ومع ذلك ورد في الاتفاقية هذه ما يشير إلى أن الفساد يعني القيام بأعمال تمثل أداءً غير سليم للواجب أو إساءة واستغلال لموقع السلطة. وللبنك الدولي رؤية للفساد يحددها من خلال الأنشطة التي تندرج تحت مفهوم الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فيحدث الفساد عندما يقوم موظف (بقبول) أو(طلب) رشوة؛ ليسهل عقداً أو إجراء مناقصة[4].

وفي قانون مكافحة الفساد اليمني(رقم9 لسنة 2006م) في باب أحكام عامة ورد تعريف للفساد بأنه "استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله، أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة" [5].

لقد وجدت تعريفات للفساد لباحثين أكاديميين حملت حينها وجهات نظر مختلفة معرفيًّا أو إيديولوجيا، وبعض التعريفات ارتبطت بأبعاد عديدة، منها: البعد السياسي السلطوي، والتاريخي، أو الأخلاقي، والقانوني، والمجتمعي، وهكذا... فمثلاً أحد الباحثين يعرف الفساد بأنه: خروج عن القانون والنظام، أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو جماعية... أو هو كل اعتداء على الحق العام أو الحق الخاص للمواطن الذي يضمنه القانون[6].

ويعرفه باحث آخر بأنه "استغلال الموظف لوظيفته أو منصبه العام لتحقيق مصلحة خاصة". أي: أن يستغل منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لمن يخصه من أفراد المجتمع، كأقاربه مثلا أو أصدقائه، أو حزبه السياسي أو عشيرته دون وجه حق[7]، ويعرفه الباحث عبد الخالق فاروق بأنه "السلوك الذي يمارسه المسؤول في القطاع العام الحكومي سواء كان سياسيًّا، أو موظفًا بهدف إثراء أنفسهم أو أقرانهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم" [8].

*** تعريف إجرائي للفساد:**

رأينا في دراستنا هذه أن نقدم تعريفًا إجرائيًّا للفساد من منظورنا السوسيولوجي، وخبرتنا العلمية كإسهام منّا، نأمل أن يضاف إلى جملة الإسهامات الكثيرة التي وردت في تعريف الفساد، بأنه "ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية معتلة ومنحرفة، تخرج عن السلوك المألوف والمرغوب، فإذا كان السلوك المألوف هو الصدق والأمانة والنزاهة والالتزام بالقوانين وواجبات الوظيفة العامة، فإن الفساد هو ضد ذلك كونه يتجاوز القانون والواجبات والقيم الأخلاقية، وهو بهذا الشكل يقود حتماً إلى خلل وانهيار في بُنى المجتمع وتمزق في الأدوار وفي نسيج العلاقات الاجتماعية الإنسانية".

أولاً: الفساد. صوره ومظاهره:

4 يحيى صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن، أطرافه النافذة، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط1، 2010، ص 45

5 مجدي حلمي، الفساد انواعه واسبابه واليات مكافحته، منظمة صحفيات بلا قيود، ن 2008، ص 17

6 المرجع السابق، ص 18

7 أحمد أبو رية، الفساد الداء والدواء، من منشورات ائتلاف من اجل النزاهة، امان، القدس، فلسطين 2007 ، ص 22

8 عبد الخالق فاروق، الفساد في مصر، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2006،

من جملة ما سبق ذكره، إذا عددْنا الفساد بكل أقسامه وأشكاله وأنواعه أو مسمياته، هو انحرافًا أخلاقيًّا، وبُعداً عن الاستقامة، وتجني على حقوق العامة والصالح العام وتعدي على القوانين واللوائح والأنظمة اللازمة، فلا بد – أيضًا– أنْ نؤكد أنَّ الفساد يعد انحرافًا بامتياز، وخروجًا عن القوانين والتشريعات، ولا يتناسب مع الطبيعة البشرية السليمة، ومرفوض في نواميس الحياة الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية.

إن صور الفساد ومظاهره عديدة ومتنوعة بتنوع أنواعه ومجالاته، وباختلاف البيئات أو البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الواحد، أو اختلاف طبيعة الأنظمة، وتقدم الإدارات أو تخلفها؛ ولذا فما سنشير إليه هنا هو بعض من صور ومظاهر الفساد التي نراها أكثر انتشارًا وتكرارًا وتغلغلًا في المجتمع العربي بشكل عام، واليمن بشكل خاص، وفي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك القطاع الخاص منها.

أ) الرشوة:

وهي أكثر مظاهر وصور الفساد انتشارا، وقد وقف الدين الإسلامي الحنيف منها موقفًا رافضًا؛ فهو يعاقب طرفي العلاقة فيها، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص–رضى الله عنه– قال: "لعن رسول الله –ﷺ– الراشي والمرتشي"، وعُرفت الرشوة بأنها "الحصول على أموال أو أية منافع أخرى لتنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة، أو هي قبول الموظف العام مبلغًا من المال أو الهدايا أو أي منفعة ذاتية أخرى مقابل تقديم تسهيلات أو خدمات لها علاقة مباشرة بوظيفته"، بينما يعرفها آخر بأنها "إعطاء بعض المال مقابل تقديم عمل أو عرقلته من أجل إبطال حق" [9]، وتكون الرشوة إما من شخص يسعى لها، أو من شخص يعرض لها، وهي في الغالب تخل بحسن انتظام الأعمال، وتضر بمصلحة الفرد والجماعة وبالوظيفة العامة والصالح العام، وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عرف الراشي والمرتشي، فالراشي هو من له المصلحة في شراء ذمة الموظف العمومي، والمرتشي هو الموظف العام الذي يطلب أو يقبل الرشوة بصورة مباشرة مقابل إنجاز عمل يدخل في صلب وظيفته، أو الامتناع عن إنجاز ذلك العمل [10].

وعلى المستوى اليمني فقد نصت المادة (115) من القانون رقم 12 لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات، حيث يعاقب المرتشي بالحبس لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، لأيّ موظف عام طلب أو قبل عطية أو رمزية من إيّ نوع، أو وُعد بها لأداء عمل، أو الامتناع عن العمل إذا كان العمل أو الامتناع حقًّا لصاحبه، ويُعفى الشريك من العقوبة إذا بادر بإبلاغ السلطة القضائية أو الإدارية بالجريمة أو اعترف بها قبل قفل التحقيق الابتدائي [11].

ب) الاختلاس:

أخذ وسرقة المال العام أو الممتلكات العامة دون وجه حق. ويوجد الاختلاس في القطاع العام الرسمي والقطاع الخاص، ويمارس أثناء مزاولة النشاط. وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعريفاته في المادة (17) منها المتعلقة باختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها من قبل الموظف العمومي، على اعتماد كل طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم قيام موظف عمومي عمدًا لصالح

[9] أحمد ابو رية، مرجع سابق ص 10، ومحمد الأهدل، مرجع سابق
[10] الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
[11] القانون رقم 12 لسنة 1994، بشأن الجرائم والعقوبات.

شخص آخر أو كيان آخر باختلاس أو تبديد ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية، أو إي شيء آخر ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعة... وفي المادة (22) من الاتفاقية على أن تنظر كل دولة طرفًا في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم تعمد شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص، أو يعمل فيه بأي صفة أثناء مزاولة نشاط اقتصادي أو مالي أو تجاري، اختلاس إيّ ممتلكات أو أموال مالية خصوصية أو إي أشياء أخرى...الخ.

أمّا على مستوى التشريع اليمني فقد نصت المادة (162) من القانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات على" أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سبع سنوات كل موظف عام اختلس مالاً وجد في حيازته بسبب وظيفته، أو استغل وظيفته، فاستولى بغير حق على مال للدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة، أو الوحدات التابعة لها، أو سهل ذلك لغيره، وإذا لم يصحب الفعل نية التملك بأن كان يقصد استعمال المال، ثم رده تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ذلك".

وهكذا يلاحظ كيف أن القوانين والتشريعات واضحة كل الوضوح بخصوص تجريم الاختلاس إلا أنه في ظل غياب المساءلة والمحاسبة، والشفافية وضعف قيم النزاهة لا تعمل القوانين على المستوى العملي، ويتم التحايل عليها باستمرار.

ج) الوساطة والمحسوبية ثم المحاباة:

لا تقل ضرراً عن الرشوة؛ لأنها تحرم أصحاب الحق من حقوقهم التي ينبغي أن تصل إليهم، فتصل إلى آخرين هم ليسوا بأصحاب الحق.

فالوساطة والمحسوبية تنفذ لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص، مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكون مستحقًّا لها.

وقريبًا من المحسوبية تأتي المحاباة، وهي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حقٍّ للحصول على مصالح معينة. وحول هذا أشار عبد المعز دبوان إلى أن المحسوبية تنشأ بسبب وجود ميل فطري في الإنسان إلى تفضيل أعضاء الأسرة أو الأقارب أو الأصدقاء[12]، كما أن مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها النفسية كبيرة، وتخلق شعورًا بالظلم والقهر الاجتماعي.

د) الابتزاز:

وهو أسوأ مظاهر الفساد، وأكثرها عبثًا، وفي أحوال كثيرة يكون مدمرًا للفرد وللجماعة، وآثاره النفسية والإنسانية وخيمة. ويشار به إلى قيام فرد أو مجموعة أو جهة معينة بانتزاع شيء ذي قيمة نقدية غالبًا قسرًا مقابل عدم استخدام السلطة أو النفوذ أو العنف من قبل هذا الفرد أو الجهة، على نحو يضر بالمبتزين ومصالحهم. ويعد الابتزاز متاجرة بالمنصب، ويمكن تسمية المال المدفوع نتيجة الابتزاز رشوة (رشوة إسكات).

ومن أبرز مجالات الابتزاز: الابتزاز السياسي، والابتزاز الأخلاقي الكيدي الذي يتمثل في التهديد والتشهير، وقد يدمر الأسر أحيانًا، ويجني المُبتز من ذلك منافع خاصة له، أو يحقق إشباعًا معينًا، أما الابتزاز السياسي عند من يستشعر القوة في أي مفاوضات لا يكف عن فرض شروطه، وإذا ما قرر الطرف الأضعف التنازل، فالأقوى سيظل يضغط حتى يُعري، أو يلغي الأضعف.

[12] عبد المعز دبوان، الفساد، اشكاله واسبابه ومظاهره واثاره ونتائجه، من الأوراق التي قدمت في الورشة التدريبية في مجال مكافحة الفساد، 2012

ثانيًا: التشريعات الدولية والعربية والوطنية لمكافحة الفساد:

1- التشريعات الدولية:

- تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 أكتوبر 2003م الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، ودخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005م؛ ولذا هي أول وثيقة عالمية في مجال مكافحة الفساد، تم التوقيع عليها من قبل 140 دولة من ضمنها اليمن*، وصادق عليها مجلس النواب اليمني بموجب القانون رقم (47) لسنة2005م[13]. وتحفظت على المادة (44) والبند (2) في المادة 66.
- تشكل الجهود الدولية من اتفاقيات ومبادرات وغيرها في مجال مكافحة الفساد، بعدًا مهمًّا ومتميزاً للجهود الوطنية في مختلف البلدان التي تسعى بدورها نحو مسلكيات جادة في مكافحة الفساد في بلدانها، وما مصادقة بلادنا اليمن وبلاد عربية أخرى على الاتفاقية الدولية (اتفاقية لمكافحة الفساد) إلا دليل على المساعي الجادة.
- لم تنطلق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من فراغ، وإنما جاءت من قلق كبير ومفزع من حجم الفساد الذي رصده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حول حجم الفساد المتمثل في اختلاس أموال ورشاوى وغيرها، ووفقا لمجدي حلمي فإن هذه الاتفاقية تشكل خطوة مهمّة في حركة مكافحة الفساد في جميع بلدان العالم، وفيها التزامات للدولة المنضوية تحتها، لمكافحة الفساد بكل أشكاله وصنوفه، وأعطت فرصًا للدول أن تعالج الفساد في إطار قوانينها[14].

وإلى جانب هذه الاتفاقية الأممية توجد جهود دولية أخرى تصب في مكافحة الفساد وحماية فقراء الشعوب، من هذه الجهود ما يلي:

- ما عرف بمبادرة أستار، والتي أطلقها البنك الدولي في 17 سبتمبر من عام 2007م بمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهذه المبادرة قد استهدفت ألا يكون هناك ملاذٌ أمنٌ لمن يسرق الفقراء[15].
- يوجد في نطاق منظمة الأمم المتحدة جهود متفرقة أخرى، تمثلت في هيئة لجان ومنظمات تختص بظاهرة الفساد ومكافحته وملاحقته، مثل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وتوجد أيضاً برامج عدة في إطارها، وهي برامج إنمائية وبرامج تختص بالمساءلة والشفافية وغيرها.
- جهود البنك الدولي الذي اتخذ موقفًا واضحًا وجريئًا من الفساد ومحاربته وحماية الفقراء انطلاقًا من رؤيته للفساد بأنه يمثل عائقًا أمام تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء، وللبنك الدولي عدد من المبادرات في مجال مكافحة الفساد، مثل إدارة النزاهة المؤسسية، حيث يشكل الفساد عرضًا لأنواع العجز المؤسسي.
- يسهم البنك الدولي على مستوى الدول في رفع قدراتها في مكافحة الفساد وزيادة شفافية إداراتها الحساسة، وتعزيز أداء الجهاز الخدمي لهذه الدول.

[13] افتكار المخلافي، ورقة عمل قدمت للندوة الخاصة بالتدريب في مجال مكافحة الفساد 30 مايو،2012.

[14] انظر: مجدي حلمي، مرجع سابق، ص 52

15 للمزيد من المعلومات، انظر: مجدي حلمي، مرجع سابق، ص 56

- يعد صندوق النقد الدولي أحد الأبعاد الدولية التي تسهم في مكافحة الفساد في دول عديدة، ويربط مساعدته لأي دولة بجهود هذه الدولة في مكافحة الفساد.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية، وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية، واقتصاد السوق الحر، وتعمل على دعم النمو الاقتصادي، وزيادة حجم العمالة، ورفع مستوى المعيشة[16].

كما وجدت عدة جهود رامية لمكافحة الفساد، سبقت صدور الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، منها:

- اتفاقية الأمريكيتين لمكافحة الفساد، وهي أول اتفاقية تعترف بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتدعو إلى صياغة قوانين نموذجية لتحريم الفساد.
- اتفاقية القانون الجنائي تحت إشراف المجلس الأوروبي 1999م، وهي أول اتفاقية تسعى إلى تجريم الرشوة بصفة شاملة في القطاع الخاص.
- مبادرة ميثاق الاستقرار ضد الفساد، وهي مبادرة قامت في نطاق ميثاق الاستقرار في جنوب أوربا عام 2000م.
- اتفاقية ضد الفساد في آسيا، وهي اتفاقية وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التنمية الآسيوي في نوفمبر عام 2001م، وهي اتفاقية ضد الفساد وقعت عليها 17 دولة في طوكيو في اليابان، وقد وضع فيها البنك الآسيوي خطة لمواجهة ظاهرة الفساد، احتوت على العديد من المسائل المتعلقة بالحوكمة، والعمل من أجل القضاء عليه.
- منظمة التعاون الآسيوي، ومقرها طهران في إيران، وقع المنضوون تحتها في كويتا الباكستانية 1992م على اتفاقية ضد التهريب والسعي لإصلاح دول المنظمة.
- البرلمان الدولي الذي يجرم رشوة المسئولين الأجانب، ويمنع غسيل الأموال المتحصلة من أموال الفساد.
- في أميركا اللاتينية تم الاتفاق عام 1996م بشأن الميثاق بين الدول الأمريكية ضد الفساد.
- مجموعة الثمان، وهي مجموعة غير رسمية مؤلفة من ثمان دول جعلت الكفاح ضد الفساد من أهم أعمالها.

1- التشريعات العربية:

تمخض عن الاتفاقيات السابقة الذكر، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، حيث إن كثيرًا من الدول العربية لم تُعِرْ قضية الفساد اهتمامًا كافيًا إلا تحت ضغط المجتمع الدولي، الأمر الذي دفع بالقادة العرب في قمتهم المنعقدة في تونس يومي 22-23 من شهر مايو عام 2000م إلى إصدار وثيقة تحمل مبادئ التطوير والتحديث والإصلاح، وغاب دور الجامعة العربية في مجال مكافحة الفساد، إلا أنه تم الاجتماع في الجامعة العربية بعد ذلك في القاهرة، ضم مجلس خبراء وزراء العدل والداخلية لاستكمال ومراجعة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعرضه في صورته

[16] مجدي حلمي، المرجع السابق، ص 70

النهائية على المكتب التنفيذي ومجلس العدل العربي، ويتضمن مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على (21 مادة)، حيث يؤكد مشروع الاتفاقية على قلق الدول العربية من المخاطر الناجمة عن الفساد الذي يهدد استقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض القيم الديمقراطية والأخلاقية، وتعرض التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للخطر، وتعمل الدول العربية عبر شبكة إقليمية تسمَّى مبادرة الحكم الجيد للتنمية بهدف تقديم الدعم لإصلاح الحكم وتحديث القطاع العام، والعمل على تطبيق ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[17].

2- التشريعات الوطنية:

بعد مصادقة اليمن على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (47) لسنة 2005م، أُصدرت منظومة من التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد إلى جانب القوانين الصادرة قبل المصادقة عليها، منها ما يلي:

ا-القانون رقم (39)، لسنة 2006م، بشأن مكافحة الفساد ولائحته التنفيذية.

ب-القانون رقم (30)، لسنة 2006م، بشأن إقرار الذمة المالية.

ج-القانون رقم (23)، لسنة 2007م، بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية.

د -القانون رقم (31) لسنة 2009م، بشأن التدوير الوظيفي.

هـ- القانون رقم (1)، لسنة2010م، بشأن مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية.

القوانين السابقة على المصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد:

وتمثلت هذه التشريعات بالتالي:

- الدستور .
- القانون رقم(8) لسنة 1990م وتعديلاته، بشأن القانون المالي ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم(13) لسنة 1990م، بشأن تحصيل الأموال العامة.
- القانون رقم(1)، لسنة1991م، بشأن السلطة القضائية.
- القانون رقم(19) لسنة 1991م، بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (39)، لسنة 1992م، بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ولائحته التنفيذية.
- قرار النائب العام رقم (158) لسنة 1992م، بشأن نيابات الأموال العامة.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة1994م، بشأن الجرائم والعقوبات.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (13) لسنة1994م، بشأن الإجراءات الجزائية.
- قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم (3) لسنة 1996م، بشأن إنشاء محاكم الأموال العامة، وتم إجراء تعديلات على القرار

[17] مجدي حلمي، مرجع سابق، ص 76

بموجب القرار الجمهوري رقم (32) لسنة 2001م[18].

- صادق البرلمان اليمني على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في يونيو 2005م بموجب القانون رقم 47 لسنة 2005م، والتزم بها في مكافحة الفساد.
- إصدار قانون 2006م بشأن الإقرار بالذمة المالية.
- إصدار القانون رقم 39 لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد.
- إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بموجب القرار الجمهوري رقم 12 **لسنة 2006م.**
- إصدار القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات.
- إنشاء اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات.
- إنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات.
- إصدار قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (1) لسنة 2010م

ثالثاً: أشكال وصور الفساد في المجتمع اليمني:

كما سبق أن ذكرنا، فإن الفساد يتواجد في اليمن في أكثر من مكان أو جهة، وبأكثر من شكل وصورة أو مظهر، نتعايش معه ابتداءً من المنزل والشارع إلى المؤسسة التعليمية وأماكن العمل، وأي جهة فيها انحراف عن السلوك القويم. ويتعدد الفساد شكلاً وصوراً بحسب الجهات التي تقوم به، أو المصالح التي يهدف إلى تحقيقها من يقوم بالفساد، فقد يمارس من قبل فرد واحد أو جماعة أو مؤسسة حكومية أو خاصة، وقد يكون الهدف من ورائه مصالح مادية أو مكاسب اجتماعية أو سياسية حزبية أو غيرها، وقد يمارسه الشخص الواحد دون تنسيق مع الآخرين، وهو الفساد الصغير الذي ينتشر بين الموظفين الصغار ومن صوره (الرشوة)، وقد يكون شكله كبيرًا (فسادًا كبيرًا) أو وساطة لتحقيق مصالح كبيرة، وآثاره مضرة بالتنمية، وأشكاله هي:

1) **الرشوة.**
2) **المحسوبية والمحاباة (الوساطة).**
3) **الاختلاس ونهب المال العام.**
4) وهناك أشكال وصور عديدة للفساد لا تتسع دراستنا هذا للإطالة في شرحها، ويمكننا تعدادها بشكل موجز على النحو التالي:

- الابتزاز، وهي عملية فساد لا أخلاقية، وكثيراً ما تدمر الأشخاص.
- التلاعب بالمناقصات.
- تشكيل اللجان غير الضرورية، وفيها هدر للمال العام.
- التلاعب بالدعم الخاص بالفئات المحتاجة.
- الجمع بين الوظيفة العامة (الحكومية) والأعمال التجارية.
- تلقي العمولات والرشاوي عن الصفقات الكبيرة للمسئولين الكبار...الخ.

1- من ورقة افتكار المخلافي، الأطر التشريعية والقانونية لمكافحة الفساد، مرجع سابق، ص7.
2- افتكار المخلافي، مرجع سابق.
3- تتعلق المادة 165 بعرقلة سير العمل من قانون الجرائم والعقوبات، والتي تنص على أنه: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة: 1- كل موظف عام استعمل سلطة وظيفته في تعطيل القوانين أو اللوائح أو الأنظمة أو في رفض تنفيذ الأوامر والأحكام الصادرة من محكمة أو أي جهة مختصة أو امتنع عمداً عن تنفيذ شيء مما ذكر يدخل تنفيذه في اختصاصه...."
4- محمد سنهوب – رئيس قطاع التحري والتحقيق بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد- في حوار له مع مجلة النزاهة الصادرة عن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، العدد9، أبريل2011م.

رابعاً: الأسباب والعوامل المُحدثة للفساد:

لا يوجد الفساد من فراغ، وإنما يتكون وينمو ويتطور بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنظيمية وبيئية عديدة، وبفعل أوضاع وشروط داخلية وخارجية، وأحياناً كثيرة تتداخل هذه العوامل، وتتشابك مع بعضها مما يزيد الأمر صعوبة في مواجهته.

وفي دراستنا هذه سوف نوجز أهم العوامل والأسباب المحدثة للفساد في المجتمع اليمني مستفيدين في ذلك من بعض القراءات التي قمنا بها في عدد من المراجع على النحو التالي:

1- الأسباب الاجتماعية:

- هيمنة الروابط القرابية والعشائرية التي تمارس ضغوطًا والتزامًا أخلاقيًّا على الموظف الذي يعمل من أجل الشبكة القرابية، كما أن الدولة كثيرًا ما تتعامل مع المواطنين من خلال الجماعات التقليدية؛ ممّا يزيد من نفوذها، ويعزز من صور الفساد منها، كالوساطة والمحاباة والمحسوبية. ويتصور بعض الباحثين أن من أبرز معوقات مكافحة الفساد هي المعوقات الاجتماعية والثقافية المتمثلة في العلاقات القرابية والشخصانية.
- تتواجد ثقافة للفساد بين المواطنين والموظفين تعكسها بعض العبارات والأمثلة والتبريرات، وحينًا يتم التندر بها، في حين أن هذه الثقافة عن قصد وغير قصد، تكرس للفساد، وتقود للتغاضي عنه، ومن العبارات أو الأمثلة المحلية المتداولة: (حق ابن هادي، حق القات، أحمر عين، يقدر يخارج نفسه، رزق وجاك إلى بيتك، قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق، النبي قبل الهدية).
- ضعف البناء القيمي، والأخلاقي، والوازع الديني، وقيم النزاهة، مع محاولة تعمد إضعاف ذلك من معظم أصحاب المصالح والنفوذ.
- نسبة الأمية العالية في المجتمع اليمني والجهل، وهذين الأمرين يقودان إلى نقص المعرفة بالواجبات والالتزامات؛ إذْ بلغت الأمية في تعداد2004م حوالي45.3%، وفي مسح ميزانية 2005م حوالي 40% من جملة السكان.
- ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسة الدينية في التوعية بمخاطر الفساد وتوجيه الأجيال الجديدة بغرس قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والمسئولية الاجتماعية لديها، وضعف دور الإعلام في مواجهة الفساد.

2- الأسباب الاقتصادية:

- غالبًا ما يُعزى الفساد إلى الفقر، وتدني دُخول الموظفين، وتنامي أسعار السلع الضرورية، وهذا يسبب عجزًا للموظف في تلبية احتياجات أفراد الأسرة، وبحسب المؤشرات الإحصائية لعام 2009م يبلغ متوسط عدد الأفراد في السكن الواحد 6،5 في الحضر، وقد يزيد في الأحياء الشعبية.
- بروز قيم مادية استهلاكية جديدة في المجتمع اليمني بسبب إفرازات العولمة، وما تبثه الفضائيات من إغراءات سلعية، والاحتكاك الثقافي بدول الجوار الغنية، فهذه أمور تزيد من تطلعات الأسر واتجاهها نحو المقتنيات الجديدة.

- الهزات والأزمات الاقتصادية والجرع المتواصلة للحكومات المتتالية في الوقت الذي لم يتم فيه تحسن كافٍ للدخول.
- الخصخصة التي سارت في حالات كثيرة منها، دون دراسات تقيمية أو دون تقدير، وقد سببت تسريح عدد كبير من العمال، قادتهم إلى البطالة التي تعد سببًا من الأسباب الاقتصادية التي تقود إلى الفساد.
- الديون التي تُشكل عبئاً على البلاد خاصة أن بعضاً من هذه الديون لم تحقق الهدف المرجو منها، وقد صنف البنك الدولي اليمن من البلاد ذات المديونية الثقيلة.
- التنامي المستمر في أجور المساكن، مع العلم أن كثيراً من الموظفين في سلك الدولة، أو حتى القطاع الخاص، هم من الوافدين على العواصم أو المدن اليمنية، حيث فرص العمل الممكنة، فلا يتناسب إيجار المسكن مع الراتب، ولا توجد قوانين فاعلة تضبط أجور المساكن، أو تحمي المستأجر، فيضطر الموظف إلى أن يسلك سلوكاً مخالفاً للقيم ومعايير الوظيفة، فتكون الرشوة.

3- الأسباب السياسية والإدارية والتشريعية:

- ضعف الإرادة والإدارة السياسية، وعدم الالتزام السياسي والمجتمعي بمعايير الحكم الجيد.
- رغم وجود حزمة جيدة من القوانين والتشريعات إلا أنها لا تجد طريقها إلى التطبيق على أرضية الواقع، وثمة تحايل على القوانين، ثم البطء في تطوير القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة الفساد.
- البيروقراطية الإدارية وإجراءاتها المعقدة، وعدم التأهيل اللازم للأُطر الإدارية وموظفيها بطريقة تلبي تطورات الوظيفة العصرية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
- التدخلات المستمرة وعدم الاستقلالية في الأجهزة الحكومية، وخاصة الأجهزة الرقابية والعدلية، وعدم تفعيل التقارير التي تصدر من هذه الأجهزة.
- ضعف الرقابة الشعبية، ونقصد بها ضعف أداء منظمات المجتمع المدني.
- غياب الشفافية والنزاهة وضعف المساءلة والمحاسبة.
- عدم تنفيذ أنظمة المراقبة والمتابعة والتقييم، ومبدأ الثواب والعقاب في الأجهزة الرسمية، فيتساوى المفسدون وغير المفسدين، بل يُكرَّمُ أحياناً المفسدون بالترقي والدورات التدريبية وغيرها، ويُقصى الشرفاء.
- كثرة تكوين اللجان، وتبديد المال والوقت في لجان لا أهمية لها سوى الإكثار من بؤر الفساد.

وقد بينت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010م- 2014م) الأسباب التي لم نبتعد كثيرا عنها، منها:

1- وجود مفاهيم متسامحة مع الفساد والمفسدين في الجهاز الإداري للدولة، وعدم تفعيل مبدأ الثواب والعقاب في ممارسة الوظيفة العامة، الأمر الذي شجع الفاسدين على التمادي والانتشار أفقيًّا وعموديًّا.
2- غياب الشفافية وضعف أداء وفاعلية أجهزة الرقابة الداخلية في مؤسسات الجهاز الإداري للدولة.

3- ساهم غياب مدونات السلوك وقواعد العمل والإجراءات المكتوبة في انتشار قيم الفساد.
4- عدم تفعيل تقارير أجهزة الرقابة، وفي مقدمتها تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
5- تدني رواتب العاملين في القطاع العام أو انقطاعها، وانخفاض مستوى المعيشة، يدفع بعضهم نحو البحث عن مصادر إضافية للدخل، وتشجيع على انتشار الرشوة والمحاباة والمحسوبية.
6- وجود قصور في العديد من التشريعات المنظمة لعمل أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، ناهيك عن وجود بعض التشريعات التي تؤخر تحريك الإجراءات ضد بعض شاغلي المناصب العليا، كما يوضحها القانون رقم (6) لعام 1995م.
7- الجهل بالكثير من الإجراءات والحقوق والنظم الإدارية والمالية لدى شريحة واسعة من المواطنين ممّا أفضى إلى توسع رقعة الفساد الإداري تحديدًا، وإلى المستوى الذي أضحى فيه الانتفاع من الوظيفة العامة رديفًا للحقوق المصاحبة للوظيفة.
8- ضعف دور وسائل الإعلام الرسمية وتركيزها على الخطط والاستراتيجيات والخطاب الحكومي الرسمي دون الخوض في مناقشة قضايا الشأن العام، وفي مقدمتها الكشف عن قضايا الفساد والعبث بالمال العام.
9- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغياب القنوات التي يمكن أن تؤمن لها ممارسة بعض أشكال المشاركة في إجراءات الرقابة على أعمال القطاع العام.

خامساً: الآثار المترتبة على الفساد "يمنيًّا":

إن الفساد إذا تنامى في أيّ بلد من بلدان العالم يُفسد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وينغص أحوال الشعوب، وخاصة تلك التي تعاني منه كثيرًا.

إن وقع الفساد عظيمٌ على الأوطان، فبينما الوطن هو الأصل في كل شيء، وهو الملاذ الآمن لأبنائه واستقرارهم، إلاّ أن الفساد وتعاظمه في الأوطان يهدد سلامتها وأمنها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

وعندما نتحدث هنا عن الآثار المترتبة على الفساد في المجتمع أيضًا، نقصد بذلك عواقبه وتكلفته الكبيرة، والتكلفة هنا لا نقصد بها المال(الاقتصاد) و(الأرقام) فحسب، بل تشمل المعاني الاجتماعية والإنسانية والتماسك الاجتماعي، والأمن والاستقرار الاجتماعيين.

وسوف نقف قليلاً مع الآثار المترتبة على الفساد من خلال المحاور التالية:

1) الآثار الاقتصادية:

- يؤثر الفساد سلبًا على نمو الاقتصاد اليمني وتباطؤ التنمية، خاصة عندما يقع الهدر الكبير والتبديد للأموال العامة، بسبب التهرب الضريبي والجمركي وتمرير الإعفاءات والتجاوزات الأخرى، فتحرم خزينة الدولة من أهم إيراداتها، وهنا يحد الفساد والمفسدون من قدرة الدولة على تنمية إيراداتها.
- يؤدي الفساد إلى تنامي البطالة، ويسهم في اتساع حلقة الفقر وتدني المستويات

المعيشية ومن ثَمّ يقود إلى عجز بشري نتائجه وخيمة على الاقتصاد والإنسان.

- يؤدي الفساد إلى ضعف القدرة الاستثمارية في البلاد بسبب البيروقراطية والابتزاز الممارس على المستثمرين والعمولات، ممّا يؤدي إلى هروب رأس المال الوطني إلى الخارج، أو عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار، فيحرم المجتمع من أنشطة تجارية واقتصادية عوائدها مهمّة وكبيرة في التنمية المستدامة.
- إحجام الجهات الدولية المانحة أو المقرضة عن تقديم منحها أو قروضها، أو أي دعم لها؛ لأنها تلمس استغلالاً غير أمثل للمنح والقروض، وأن معظمها لا يذهب للمشاريع الإنمائية.
- تتركز الثروة في أيدي فئة تجيد أكثر من غيرها استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالنزاهة أو الشفافية.
- يسهم الفساد في تنامي الدَّين العام، وقد غرقت اليمن بديونها الثقيلة التي لم يستفد منها جيداً في المشروعات الإنمائية.
- تدني في مستوى الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

- بسبب الفساد تتطلع الكفاءات اليمنية إلى الهجرة لتحسين أوضاعها، فتحرم البلاد من كفاءات تسهم في التنمية، وقد شهدت الجامعات اليمنية الحكومية هجرة بعض من أعضاء هيئة التدريس الكفؤه، وكذلك هجرة الأطباء والمهندسين والكفاءات النادرة.

2) الآثار الاجتماعية:

- يحسب على الفساد أنه يعمق الهوة بين أفراد المجتمع الواحد، ويقود إلى عدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، ويؤدي إلى مزيد من التهميش والإقصاء في المجتمع.
- يعمل الفساد على خلخلة العلاقات الاجتماعية–الإنسانية، ويضعف من مفاهيم وقيم التعاون والتراحم والعلاقات الجماعية والغيرية والتكافل، ويزيد من صور الأنانية والفردية والمصلحة الذاتية، فنجد كل فرد وجماعة تعمل في إطار أو من منطلق المصالح الشخصية للذات أو لشبكة القرابات والمصالح، وهو بهذا يهد النسيج الاجتماعي للمجتمع ككل.
- يعمل الفساد على تفكيك البناء القيمي للمجتمع ويهدم دعائم قيم الصدق، والنزاهة، والأمانة، والمساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص، والمصلحة العامة، لتحل محلها قيم الفساد الضارة.
- نتيجة الهدر العام والاستغلال غير الأمثل للموارد العامة، وتزايد مصادر الفساد، يحدث تدنٍ في الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، وفرص العمل والحماية الاجتماعية.
- يتأكد من خلال بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية أن الفساد في المجتمع يولد المزيد من الظلم والغبن والحقد عند بعض الشرائح المستقيمة التي لا علاقة لها بالفساد، ويتطور هذا إلى اليأس والإحباط وضعف الأمل، وانعدام المبادرات الإنسانية، والانصراف عن الجهد والمهنية من منطلق (أنا أكد وأعمل وغيري لا يكد ولا يعمل، يغنى ويسرق ويحقق طموحه).

- هذا الواقع يخلق اليأس والإحباط، ويشعر الفرد بالعجز أمام أسرته وتلبية احتياجاتها ويصرفه عن الجهد والانجاز، وربما قد يتطور هذا الشعور، ويؤدي إلى نتائج سلبية مدمرة للفرد وأسرته ومجتمعه، فمثلاً قد يرتكب الفرد اليائس حماقات كان يتجه إلى العنف والجرم أو الارتماء في أحضان الجماعات الإرهابية التي تؤجج مشاعره هذه.
- ويرى علماء الاجتماع أن هذا هو أخطر ما يقود إليه الفساد والظلم في المجتمعات، فهو ينتهك أحياناً وبشدة قواعد السلوك الاجتماعي المعتدل.
- يتردد في أوساط اجتماعية– اقتصادية يمنية أن الفساد قد عمل على أضعاف فئات اجتماعية (متوسطة)، وحولها إلى الفقر والتهميش والإقصاء، وبهذا تعمقت اللامساواة، وزادت الفوارق الطبقية في المجتمع.
- من آثار الفساد الواضحة في المجتمع ضعف المشاركة المجتمعية وتنامي السلبية، وفي هذا ضعف إنساني نحو المبادرات الإنسانية كما هو معروف في علم الاجتماع والاقتصاد، أي: أنه مع انخفاض المبادرات الإنسانية يقل الجهد والإنجاز الإنساني.
- ويصاحب هذا الضعف في المشاركة والسلبية عبارات رافضة للواقع ومعززة لليأس، مثل (وأنا مالي، أنا أكد وغيري يكسب، ما فيش فائدة). وهنا يأتي دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما فيها المؤسسة الدينية للقضاء على هذا السلوك والشعور السلبي.

3) الآثار السياسية:

- يرى بعضهم (وهم غير مصيبين في ذلك) أن الفساد يؤدي إلى الاستقرار السياسي على المدى القريب، كما كانوا يتوهمون، بمعنى: أن الفساد قد ارتبط بالمصالح الكبيرة للنخبة مع النظام، وفي حالة تعثرها وانخفاضها ينتهي هذا الحلف بين السلطة ونخبة الفاسدين[19]، أي: أن مع تفتت المصالح ينتهي الاستقرار السياسي للنظام، كما بدا واضحا فيما يسمى بأزمة الربيع العربي.
- وربما هذا لا يدوم كثيراً؛ فالفساد هو من مقوضات النظم السياسية غير الديمقراطية، ويزيد من الصراعات بين القوى الكبرى.
- إن من آثار الفساد هو إضعاف شرعية النظام والسلطة، وإضعاف ثقة أفراد المجتمع بالحكومات ومؤسساتها، انطلاقا من تغلغل فساد المؤسسات، وضعف منظومة الحكم الجيد في مواجهة الفساد، منها عدم القدرة على فرض المساءلة والمحاسبة وتفعيل القوانين الرّادعة له.
- يضعف الفساد الديمقراطية الناشئة ويبدد أيَّ جهود وطنية تبذل في تعزيز الشفافية والنزاهة والتنمية ككل.
- يخلق الفساد باستمرار حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وربما يسهل كثيراً تطور العنف والإرهاب والجرائم بما في ذلك تكثر جرائم السرقات للمنازل والممتلكات في المجتمع.

[19] نور الدين العزعزي، الفساد في اليمن وأثره على بعض القطاعات العامة، أوراق العمل الخلفية في الورشة التدريبية التأهيلية في مجال مكافحة الفساد 26- 30، 2012 م.

- الفساد يهدد سمعة البلاد داخليًّا وخارجيًّا، ويوجد حالة من الحذر في التعامل من حيث المساعدات والقروض وأوجه الدّعم الأخرى.
- يُحدِثُ الفساد اختلالاً في المنظومة السياسية والحقوقية، ويضعف من السلطة المدنية ومؤسسات الرقابة الشعبية، ويزيد من هيمنة القوى الاجتماعية التقليدية، فتجد صداها عند المواطن الذي يلجأ إليها للحماية في ظل ضعف مؤسسات الرقابة الرسمية ومنظومة النزاهة الوطنية، وهذا يؤثر بقوة على الدولة ومرتكزاتها الحديثة: النظام والقانون، والحوكمة، والشفافية...الخ.

رؤية تحليلية للواقع المعاش في المجتمع اليمني:

تسعى الدول جميعها لمكافحة الفساد بما فيها مجتمعنا اليمني، كما تختلف الأمم والدول والأنظمة في مواجهته ومكافحته، أو التحكم فيه، بما تبذله من جهود وبما يتحقق فيها من منظومة نزاهة وشفافية ومساءلة وحكم رشيد، حيث ترى الدراسة من خلال معطياتها ما يلي:

يمثل الفساد قضية مؤرقة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في القيم والسلوكيات الإنسانية، ولم تكن آثاره وسمعته مضرة في الداخل فحسب، بل تجاوز ذلك إلى المستوى الدولي تقارير هذه الهيئات الدولية، وكذلك تقاريرنا المحلية، أن الفساد في اليمن قد تمكن من هياكل الدولة والإقليمي والعربي(الدول المانحة)، ويتبين ذلك من خلال المآخذ والانتقادات التي تصدر من المجتمع الدولي ومن مؤسسات التنمية الدولية والنزاهة والشفافية، وما تعكسه من تصنيفات ومؤشرات تضع اليمن باستمرار في مستويات متأخرة في مؤشرات التنمية، وفي مواقع متقدمة من الفساد. وتكشف تجاوزها إلى القطاع الخاص الحر، والمجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية.

لقد حاولنا من خلال قراءاتنا المتنوعة ورجوعنا لعدد جيد من المراجع أن نرصد بعضاً من أوجه الجهود في التحول والتنمية، وقد قمنا بتلخيصها مع تدخل منا حيناً من حيث الرؤية أو التحليل، وسوف نتبين ذلك فيما يلي:

1. أدركت الدولة في ظل التحولات اليمنية الجديدة أنه لم يعد بالإمكان أن تفي الحكومة وحدها بمتطلبات التنمية، خاصة في ظل التزايد السكاني(بلغت نسبة النمو السنوي للسكان3%)، وتزايد الاحتياجات التنموية والخدمية، فيتم فتح المجال للمشاركة السياسية والمجتمعية، وتعزز هذا الأمر بما جاء به الدستور اليمني المعدل الذي يعطي الحق في الإسهام والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة والرجل على حد سواء.
2. اتجهت الدولة في مساعي التنمية نحو شراكة ثلاثية بين كل من (الدولة + القطاع الخاص+ المجتمع المدني)، بل أن المجتمع الدولي وجهاته المانحة أصبحت تربط تقديمها لبعض المساعدات والقروض بضرورة مشاركة المجتمع المدني[20].
3. أنظمت اليمن إلى عدد من الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية والإعلانات

[20] انظر: تقرير التنمية البشرية 2001،2000 م

العالمية المتصلة بالتنمية وبحقوق الإنسان بعامة، وحقوق المرأة والطفل بخاصة، والشباب والفئات المختلفة، والمهمشين والمحرومين، والتزاماً من الدولة أمام المجتمع الدولي بالعمل وفقاً لهذه الاتفاقيات والمواثيق والمقررات، ولمزيد من الجهد التنموي أخذت تعكس ما بهذه الجهود الدولية في القوانين والتشريعات الوطنية، أو بترجمتها في خطط التنمية، وفي الاستراتيجيات القطاعية.

4. سارت اليمن باتجاه تنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية والإدارية من خلال برنامج الإصلاح المالي والإداري (1995م) الذي جاء في فترة حرجة من فترات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة الكثير من الاختلالات، وقد شرعت الدولة في تطبيقه في مطلع العام1995م بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبدعم من جهات مانحة أخرى، حيث اشتمل البرنامج على مرحلتين من العمل التنموي: المرحلة الأولى في الأعوام من 1995-1998م، تمثلت في إيقاف تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازن الاقتصادي وكبح التضخم، وقادت هذه المرحلة إلى بعض التحسن في الاستقرار المالي والنقدي والمؤشرات الاقتصادية، ممّا ساهم في تخفيض في عجز الموازنة إلى مستوى آمن بلغ عام 2003م حوالي 3% ، واستقر سعر صرف الدولار إلى أن وصل عام 2005م حوالي 192ريالا. أمّا المرحلة الثانية من البرنامج ابتداءً من العام 1999م، فكانت تركز الاهتمام على إعادة هيكلة الاقتصاد وسن التشريعات والقوانين الهادفة إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار.

ورغم أهمية هذا البرنامج في معالجة الكثير من الاختلالات إلاّ أنه قد أحدث تأثيراً على بعض القطاعات السكانية، وخاصة الفئات محدودة الدخل، وتراجعت فرص الشباب في التوظيف، وبرزت البطالة بين الخريجين لأكثر من 28.3% عام 2004م، ويرى بعض الباحثين في الشأن التنموي أنّ هذا البرنامج الإصلاحي لم ينجح كثيراً في تحفيز الاقتصاد نحو تحقيق معدلات النمو المستهدفة في خطط التنمية، وقد ارتكن على القطاع الخاص في توظيف الشباب، في الوقت الذي لم يكن فيه هذا القطاع مؤهلاً في التنمية، وكان المجتمع المدني في مطلع هذا البرنامج في حالة مأسسة جديدة.

5. وتلافيًا للآثار السلبية لهذا البرنامج الإصلاحي سارعت الدولة في إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي، وهي عبارة عن حزمة من الصناديق والبرامج والمشروعات التنموية الموجهة مباشرةً لحماية الفئات الفقيرة.
6. أعدت استراتيجية للتخفيف من الفقر 2003-2005م.
7. وضعت خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من الفقر 2010/2006م، وقد أكدت هذه الخطة على استمرار الإصلاحات في البلاد.
8. سارعت اليمن باتجاه تحديث الخدمة المدنية والجهاز الإداري للدولة، وفق إستراتيجية تُعنى بمعالجة الاختلالات الهيكلية في الجهاز الإداري للدولة، وهو من أكثر الأجهزة التي

وجد فيه أوجه فساد كثيرة، حيث تفيد بعض التقارير أنه تم إنزال حوالي 4،52 (أربعة آلاف) حالة ازدواج وظيفي، وتم إلغاء الأسماء الوهمية من القوائم، ومثّل ذلك فسادًا صارخًا في حينه، وتم بعد ذلك إقرار تفعيل الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات...الخ.

9. تداعت بعد ذلك الاستراتيجيات التنموية القطاعية في مجال الفقر والمرأة والطفولة والشباب، وتعليم الإناث، والصحة والزراعة والثروة السمكية التي استهدفت معالجة التحديات التنموية في هذه القطاعات.

10. حشدت اليمن المجتمع الدولي والإقليمي من أجل نجاح مؤتمر المانحين الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن في نوفمبر 2006م بمشاركة عدد من الدول والمنظمات التي قدمت تعهدات بلغت حوالي 4.7 مليار دولار لتمويل البرنامج الاستثماري للفترة من 2010/2007م.

إن هذه الجهود التي رصدناها قد تضمنت الكثير من الأسس والمؤشرات ذات الصلة بجهود مكافحة الفساد، ويرى بعض خبراء التنمية أن هذه الجهود قد أحدثت بعض التحسن في معدلات النمو الاقتصادي، وبعض التقارير الحكومية ترى تحسناً في انخفاض حالة الفقر الفردي من 40% عام 1998م إلى 35% عام 2006م، ولكن هذه الجهود لم تساعد كثيرا في حل مُشكلة الفقر والفقراء، فقد أشارت نتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر في اليمن إلى ضعف في تحقيق العدالة وتوزيع الدخول بين الأسر والأفراد، وبالتالي لم تتحقق العدالة المرجوة في توزيع الدخول بين الأسر والأفراد في المجتمع، حيث ظهر أن حوالي 40% من الأسر وحوالي 34% من الأفراد، يقل متوسط دخولهم عن 10000 (عشرة آلاف ريال يمني شهريًا)، وأن أكثر من نصف الأسر في المسح حوالي 58%، والأفراد حوالي51%، يصل متوسط دخلهم الشهري إلى 15000 (خمسة عشر ألف ريال يمني)، بينما هناك 8% فقط من الأسر وحوالي 7% من الأفراد يتراوح متوسط دخلهم الشهري ما بين 50000-100000 ريال يمني، وحوالي 3% من الأسر و4% من الأفراد، يصل متوسط دخلهم الشهري إلى أكثر من 100000 ريال. وهذه الدخول المتدنية تدفع بكثير من الأسر إلى المديونية (الاقتراض) لسد حاجاتها الضرورية، وقد أشار المسح الوطني لظاهرة الفقر إلى أن حوالي 68% من الأسر اليمنية قد اقترضت مبالغ مالية للإنفاق على السلع الضرورية[21].

سادساً: الفساد في مواجهة الجهود التنموية:

يعتقد بعض المحللين والباحثين أن هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها اليمن في السنوات الماضية، قد وفرت بيئة خصبة لنمو الفساد الذي أصبح يهدد التنمية، ويكرس الفقر ويؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، وتدني مستوى الخدمات العامة[22].

تُشير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر(2010م-2014م) إلى أن الفساد بمفهومه الواسع يعد المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس

[21] التقرير الرئيسي لنتائج المسح، مرجع سابق.

[22] محمد المطري، الهيئة العليا لمكافحة الفساد، الإنجازات والتحديات، أوراق العمل الخلفية التي قدمت في الورشة التاهيلية في مجال مكافحة الفساد 26- 30، 2012م.

الفقر. ففي ظل وجود الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة بتحسين معيشة المواطن وتأمين المساواة وتحقيق العدالة، فالفساد يلتهم القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية.

وقد واجه اليمن "بسبب الفساد" حتى اللحظة تحديات في مجال تحقيق أهداف التنمية الألفية التي أُعلنت دوليًّا في العام 2005م[23].

ومما يزيد الأمر تعقيداً في مسائل التنمية، هو أن الفساد في اليمن بشكل عام، وفي الإدارة العامة بشكل خاص، يتمفصل مع الفساد في الأُطر المؤسسية العليا والتقليدية، وهو بهذا يختلف كثيراً عن الفساد في أي مجتمع عربي آخر، حيث يُشكل مظهراً من مظاهر صراع المكونات الاجتماعية في المجتمع، صراع سياسي(صراع النخبة)، صراع تقليدي(القوى التقليدية)، ومع أصحاب المال والأعمال... الخ، ولاشك أن هذا الشكل من الصراع المصاحب لألوان متعددة من الفساد يضعف البُنى الأساسية الرسمية، ويقوض هيبة الدولة ويعطل القوانين والتشريعات، ويقف سدًّا منيعًا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سابعاً: مأسسة الفساد في اليمن:

إذا كانت اليمن في جهودها المستمرة من أجل مكافحة الفساد، قد اتجهت نحو إيجاد بنى مؤسسية هامة للقيام بمسئولية الحكم الرشيد ومكافحته من خلال الهيئة الوطنية لمكافحه الفساد، وجهاز الرقابة والمحاسبة، أو لجان المناقصات، نجده يتحول نحو المأسسة، ويصنع له أُطراً خاصة به(مع الاختلاف المطلق والنهائي بين المعنيين)، وذلك كما يلي:

1. يتوغل الفساد المالي الإداري (بأشكاله وصوره المختلفة) في جميع مؤسسات وهياكل الدولة بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما أشار إلى ذلك يحيى محسن صالح بأن الفساد يمارس اليوم في مجالات عديدة: اقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية، ليتحول إلى ما يشبه مؤسسة متماسكة وقائمة بذاتها تسيطر على كل مفاصل السلطة[24]. ويبدو أن الفساد في اليمن ينظم ذاته بذاته، ويجد طريقه إلى مؤسسات الدولة وهياكلها، وإلى مؤسسات القطاع الخاص، وهو في هذا النمط من المأسسة يجد له رعاية في جملة من السلوكيات والتصرفات، وفي ضعف هياكل الدولة وسيطرة الأنظمة التقليدية العرفية والعشائرية والقبلية، ولا غرابة في أن يصبح الفساد مؤسسة إدارية، فهذه الأجهزة التي يعشش فيها لا تقبل النقد والمساءلة والرقابة.
2. استغلال السلطة والموقع السياسي والإداري وبسط النفوذ.
3. الشعور لدى الموظف أو المسئول باللامبالاة والتسلط، خاصة في ظل عدم تطبيق التدوير الوظيفي، فبقاء المسئول أو الموظف في وظيفته (في المركز الذي يشغله) مدة طويلة تجعله يشعر بأنه فوق الجميع وفوق القانون، ولا يقبل أن يكون محط مساءلة، وينظر إلى كل من ينتقده وينتقد

[23] القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وتطويره، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفاسية (الأمهات)، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، الملاريا، ضمان حماية واستدامة البيئة حتى عام 2015م.

[24] انظر: يحيى صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن، مرجع سابق، ص 122-127

سلوكياته بتوجس وحذر، وعرقلة أمور الآخر أو التمادي أكثر في سلوك البطش والفساد.

4. عدم الالتزام بالوقت في الوظيفة، مثل الحضور متأخراً والانصراف مبكراً، أو التجوال في المكاتب وقضاء وقت العمل في الأحاديث الجانبية، وضعف الاهتمام بالمراجعين أو المترددين على أي مصلحة عمل، أي: بالمعنى الشائع (يلطع المراجعين حتى ينتابهم الشعور بالملل أو الضجر والحنق، وليس بيدهم ما يفعلونه).
5. بات الفاسد في إدارته أو مؤسسته يعيش حياته اليومية بحرية تامة دون قلق أو خوف، بل جُل همه تحصيل المنافع الذاتية من موقعه، الأمر الذي يعزز من سلوك المسئول أو *الموظف* في ظل ضعف البنى المؤسسية الرقابية الفاعلة، وغياب مدونة السلوك الأخلاقي في الوظيفة العامة والخاصة، والانحراف القيمي، وضعف الوازع الديني، وتحول الفساد إلى ثقافة نمت وتطورت بفعل نمو السلوكيات المخالفة للذوق العام.
6. إن تحول الفساد إلى مؤسسة وثقافة أمرّ كارثي، فهو بهذا كما أشار يحيى صالح محسن "يجعل الهيئات الدستورية التشريعية والقضائية، وكل أدوات السلطة من إعلام وثقافة وتعليم في خدمته[25].

وممّا لا شك فيه أنّ ثقافة الفساد تقف ضد ثقافة النزاهة والشفافية والمسئولية الاجتماعية، وحيث تغيب النزاهة والشفافية والحوكمة يكون الفساد حاضراً بسلوكياته وثقافته. وباتت التصرفات غير الأخلاقية في الوظيفة العامة والخاصة والشأن العام روتينية. ولقد كشفت دراسة علمية حديثة حول الفساد والقيم (في اليمن) أن هناك قبولاً واضحاً لثقافة الفساد في المجتمع، حيث أجاب على ذلك ما نسبته 78,6% من العينة، وهو قبول ليس من طرف الفاسد فحسب، بل أيضاً من طرف من يقدم الرشوة، أو يسعى إلى طلب خدمة وهو لا يستحقها.

ثامنًا: حجم الفساد في المجتمع اليمني:

إن توغل الفساد في القطاعات الرسمية وغير الرسمية، وارتباطه بشبكة واسعة من المصالح غير القانونية والأخلاقية، وتحوله إلى مؤسسة أو شبكة ضاغطة على القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يجعله من دون شك (واسعًا وكبيرًا)، ويحتل مواقع متقدمة في التصنيفات العالمية: الدولية والإقليمية والعربية والمحلية، ويتوزع على القطاعات الحكومية بنسب متفاوتة وبحسب أهمية القطاع.

وفي محاولتنا هنا لتحديد حجم الفساد وتتبعنا له من خلال بعض القراءات التي توفرت، لم نجد اتفاقاً واحداً حول تحديد بعينه لحجم الفساد وتشعباته، وقد وجدنا أن اليمن احتلت ترتيبًا متأخرًا في مؤشر مدركات الفساد لعام2011م مسجلة بذلك المرتبة (164) بدرجة (2.1) ومن إجمالي (183) بلدا واقليمًا شملها التقييم خلال ذلك العام[26] . وهناك من ينظر إلى الفساد وحجمه أو مقداره من منظور السلطة، ويكون كبيراً أو صغيراً بقدر السلطة الممنوحة[27].

[25] يحيى صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن، أطرافه النافذة، مرجع سابق، ص 122

[26] نورية على حمد، وآخرون، مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في اليمن، الهيئة العليا لمكافحة الفساد، ص 113

[27] عبد المعز دبوان، مرجع سابق، أوراق خلفية

ويؤكد آخرون على أن فهم حجم الفساد يكون من خلال آليتين أساسيتين هما:

أ) الآلية الأولى: الفساد الصغير، الرشوة والعمولات المباشرة المتصلة بتسهيل المعاملات، وإنجاز أعمال في القطاعين العام والخاص.

ب) الآلية الثانية: الفساد الكبير المرتبط بالصفقات الكبرى، وعالم المقاولات والمناقصات وتجارة السلاح والتوكيلات التجارية والنفط والإنشاءات.

ويحدد حجم الفساد عند بعض المهتمين بمقدار انتشاره وتواجده بين الموظفين والمسئولين الحكوميين، وبحسب القطاعات والأجهزة الخدمية والإنتاجية الحكومية وغيرها. وهناك من يربطه بمقدار الإنفاق العام للدولة، فأكثر الدراسات والبحوث ترى أن القطاعات الأكبر حجماً في الفساد هي:

- الموازنة العامة للدولة.
- قطاع المناقصات.
- النفط والغاز.
- الإنشاءات.
- الجيش والأمن.
- ثم قطاعات خدمية وإنتاجية أخرى.

وفي الموازنة العامة هناك من يربط ما بين الفساد ومقدار الإنفاق العام للدولة، وبحسب بعض الخبراء الاقتصاديين، فإن الفساد يلتهم جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة، وأن حوالي (60%) من الميزانية تُهدر عن طريق الفساد، كما أن معظم الميزانية (أن لم يكن كلها تقريبا) تذهب في النفقات التشغيلية أكثر من ذهابها إلى النفقات الاستثمارية، وهذا أيضاً شأن القطاعات الخدمية والإنتاجية[28].

وعن حجم الفساد في القطاعات الحكومية على سبيل المثال، فإن وزارة الصحة جاءت في مرتبة متوسطة في القطاعات الحكومية الأكثر فساداً بنسبة 53.6% وأكثر فسادًا فيها يقع في قائمة الأدوية (استيرادًا أو تهريبًا). وفي التعليم تذهب (80%) من موازنة وزارة التربية والتعليم رواتب للموظفين، ويقدر أن (40%) من إجمالي الأسماء الموجودة في كشوفات المرتبات موظفون وهميون[29] .

- يعد قطاع النفط مرتعًا خصبًا للفساد، ولكن يوجد تعتيم كبير على البيانات، وفيه مجال واسع للتهريب[30].

تاسعًا: نتائج الدراسة:

1. أظهرت الدراسة أن هناك أسبابًا سياسية واجتماعية واقتصادية ساعدت على انتشار الفساد وتعزيزه في المجتمع.
2. ضعف التشريعات والقوانين التي تحد منه، والتلاعب بالقوانين الموجودة من قبل من لهم المصلحة في ذلك.
3. أظهرت الدراسة أنّ بعض القوانين أسهمت في الحد منه بشكل بسيط.
4. أوضحت الدراسة أنّ الفساد أصبح شائعًا في المجتمع، ومتغلغلا في معظم مفاصل الدولة والمجتمع تقريبًا.
5. ضعف الأداء والصلاحيات الممنوحة للأجهزة الرقابية والضبطية.

[28] أوراق خلفية لإعداد كتيب عن الفساد في اليمن، عبد المعز دبوان، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

[29] أوراق خلفية لإعداد كتيب عن الفساد في اليمن، عبد الباقي شمسان، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

[30] يحيى صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن، مرجع سابق ص 171

عاشرًا: مقترحات وتوصيات:

1. السعي لإصلاح القصور في قانون مكافحة الفساد، وبالذات المواد ذات الصلة بتعريف الفساد، ونطاقه، وإزالة أوجه التعارض في علاقته بالقوانين الأخرى، بالإضافة إلى إصلاح أوجه القصور في قانون الذمة المالية فيما يتعلق بالحصانات التي منعت القضاء من التحقيق مع الأشخاص الذين رفضوا تقديم إقراراتهم بالذمة المالية، وهم شاغلو وظائف السلطة العليا (النواب –الشورى– وغيرهم).
2. السعي لتعديل القانون رقم (6) لسنة 1995م بشأن إجراءات محاكمة شاغلي الوظائف التنفيذية العليا، بما من شأنه إزالة الأسباب التي تعيق جهود مكافحة الفساد، وكذلك إيجاد التعديل الدستوري بما يحقق المساواة بين شاغلي الوظائف العامة جميعاً أمام القضاء فيما يخص قضايا الفساد.
3. تحقيق المواءَمة بين التشريعات اليمنية لمكافحة الفساد، وبين التشريعات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. بحيث يعتمد مجلس النواب المقترحات المقدمة في هذا الشأن من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي بذلت جهودًا كبيرة مع المانحين في صياغة هذه المقترحات.
4. التسريع في فتح فروع للهيئة في جميع المحافظات كون ذلك يسهل عملية متابعة القضايا عن قرب، حيث يوجد لجان مناقصات وتنفيذ مشاريع في أكثر من (333) وحدة إدارية، ومراكز المحافظات كلها تحتاج إلى متابعة الممارسات الفاسدة، وضبطها على وجهه السرعة.
5. إنشاء محكمة مركزية متخصصة في النظر في جرائم الفساد حصريًّا، وعلى أن تكون هيئة الحكم فيها مكونة من ثلاثة قضاة ممَّنْ يشهد لهم بالخبرة والكفاءة والنزاهة والسمعة الحسنة، وقد سارت على هذا الامر الكثير من الدول، كما نصت على ذلك العديد من التوصيات الصادرة من مؤتمرات الرابطة الدولية لمكافحة الفساد. والضرورة تقتضي إنشاء محكمة متخصصة بمكافحة الفساد وتأهيل القضاة وتحصينهم من الإغراءات والتأثيرات الخارجية، وتضمن سلامة سير القضايا بصورة عادلة.
6. ضبط صياغة النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد.
7. إشاعة وتكريس ثقافة مناهضة أشكال الفساد وتعميمها في المناهج الدراسية، وفي كافة وسائل الإعلام والتثقيف.

قائمة المصادر والمراجـــع

[1] القرآن الكريم.

[2] السنة النبوية.

الكتب:

[1] أحمد أبو رية: الفســـــاد (الداء والدواء)، ط1، من منشـــورات ائتلاف من أجل النزاهة، أمان، القدس– فلسطين، 2007م.

[2] دور البرلمانات في مكافحة الفساد واقع وتجارب من العالم، برلمانيون عرب ضد الفساد، الطبعة الأولى 2005م.

[3] عبد الباقي شمسان، الأوراق الخلفية التي قدمت في الورشة التدريبية التأهيلية في مجال مكافحة الفساد 26-30 مايو 2012م، وشكلت مرجعية للمادة وللدراسة المعرفية.

[4] عبد الخالق فاروق: الفساد في مصر، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2006م.

[5] عبد السلام اللوح: الفساد وأسبابه، دراسة قرآنية-موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني عشر، غزة، فلسطين، 2007م.

[6] محمد على الأهدل: تأثير الفساد على إدارة المال العام، دراسات قانونية، من منشورات مركز الدراسات والبحوث اليمني، عدد1، صنعاء- اليمن، 2009م.

[7] مجدي حلمي: الفساد، وأنواعه وأسبابه وآليات مكافحته، من منشورات منظمة صحفيات بلا قيود، صنعاء، اليمن 2008م.

[8] [1]نورية على حمد، وآخرون: مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في اليمن، الهيئة العليا لمكافحة الفساد.

[9] يحيى صالح محسن: خارطة الفساد في اليمن (أطرافه النافذة)، من منشورات المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء- اليمن، 2010م.

[10]المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المساءلة والمحاسبة، بحوث ومناقشة الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1 ،2007م.

[11]المنظمة العربية لمكافحة الفساد، سليم الحص ومجموعة من الباحثين، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، ط1، 2006م.

الاتفاقيات والقوانين والتشريعات:

[1] القانون رقم (30) لسنة 2006م بشأن الإقرار بالذمة المالية.

[2] القانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات.

[3] القانون رقم (6) لسنة 1995م بشأن محاكمة شاغلي وظائف السلطات التنفيذية العليا في الدولة.

[4] القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد.

[5] القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

[6] القانون النموذجي بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب 1ديسمبر2005م. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق النقد الدولي.

[7] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005م.

[8] قرار جمهوري رقم (12) لسنة 2007م بشأن تسمية أعضاء الهيئة.

[9] قرار رئيس الجمهورية رقم (19) لسنة 2010م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنة 2006م.

[10] قرار رئيس الجمهورية رقم (226) لسنة 2010م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (1) لسنة 2010م.

اللائحة التنظيمية والهيكل التنظيمي للهيئة.

[1] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ط2، 2012م.

[2] التقرير الإحصائي لإنجازات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد،2007-2011م الصادر عن الهيئة 2011م.

[3] التقارير الدورية للهيئة المرفوعة إلى رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس النواب، للفترة 2007-2012م.

[4] أدبيات مشروع المراجعة التحليلية للإطار التشريعي والقانوني لمكافحة الفساد في اليمن.

[5] أفتكار المخلافي: الأطر التشريعية والقانونية لمكافحة الفساد.

[6] التعميم المشترك الصادر من الهيئة ووزارة المالية بشأن تفعيل أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م للوقاية والحد من الفساد.

[7] الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010– 2014م، ط 1، صنعاء–اليمن، 2010م.

[8] أوراق العمل الخلفية التي قدمت في الورشة التدريبية التأهيلية في مجال مكافحة الفساد 26–30 مايو 2012م، وشكلت مرجعية للمادة وللدراسة المعرفية.

[9] خالد القيداني: التغيرات القيمية للمجتمع وأثرها على انتشار ظاهرة الفساد، دراسة تطبيقية في سيسيولوجيا الفساد، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة صنعاء، اليمن،2011م.

[10]رمزي الشوافي: ورقة بحثية بعنوان الحماية القانونية والقضائية للمال العام في القانون اليمني.

[11]رؤية منظمة برلمانيون حول الفساد، ورقة عمل قدمت إلى الورشة الخاصة بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، صنعاء–اليمن.

[12] عبد المعز دبوان: الفساد: أشكاله وأنواعه، أسبابه ومظاهره وصوره وآثاره ونتائجه.

[13]فؤاد الصلاحي: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ورقة عمل قدمت إلى اللقاء التشاوري لمنظمات المجتمع المدني، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، اليمن–صنعاء، 2008م.

[14]محمد حمود المطري: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الانجازات والتحديات.

[15]مسودة المراجعة التحليلية للإطار التشريعي والقانوني لليمن لمكافحة الفساد ـ تقرير البنك الدولي . يونيو 2008

[16]مشروع مقترح بتعديل مواد قانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنة 2006م.

[17]مشروع مقترح إضافة نصوص تجريمية وعقابية لقانون الجرائم رقم (12) لسنة 1994م.

[18]مصطفى نصر: وسائل الاعلام ودورها في مكافحة الفساد.

[19]منذر أحمد أسحاق: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مكافحة الفساد.

[20]منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المركز اللبناني للدراسات.

[21]نور الدين العزعزي، الفساد في اليمن وأثره على بعض القطاعات العامة، أوراق العمل الخلفية في الورشة التدريبية التأهيلية في مجال مكافحة الفساد 26– 30، 2012م.

[22]وثائق وأدبيات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 2007–2012م.

[23]ورقة عمل مقدمة إلى الورشة الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حول رؤية منظمة برلمانيون ضد الفساد ودورها في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

[24]وزارة التخطيط والتعاون الدولي(صنعاء): خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 – 2010م، صنعاء– اليمن.

[25]وزارة التخطيط والتنمية (صنعاء): تقرير التنمية البشرية 2001/2000م بعنوان الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، اليمن، صنعاء.

[26]التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الدكتور صالح السعد 2006م.

مراجع محور اليمن في مؤشرات الدولية:

[1] المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي اليمن للعام2009م، صنعاء، 2009م.

[2] المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية: تقرير منظمة النزاهة العالمي، التقرير الاستراتيجي اليمني 2010م، صنعاء، 2010م.

[3] المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية: مؤشر الحرية الاقتصادية التقرير الاستراتيجي اليمني 2009م، صنعاء، 2009م.

[4] تقرير التنمية البشرية– مجلة شئون العصر العدد (43)، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر – ديسمبر 2011م.

[5] تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2010م، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، 2010م.

[6] دليل الفقر متعدد الأبعاد للعام2011م، مجلة شئون العصر، العدد (43)، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر – ديسمبر 2011م.

[7] مؤشر مؤسسة تحدي الألفية 2011م، مجلة شئون العصر، العدد (43)، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر – ديسمبر 2011م.